

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية



برنامج دراسات إسرائيل

ملفات  
مدى

قراءات في مسألة المهجّرين | ملف رقم 8، 2016

## المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلستينيين في إسرائيل

إعداد: عميد صعاينه

حيفا

آب 2016

برنامج دراسات إسرائيل - ملفات مدى  
قراءات في مسألة المهجرين - ملف رقم (8)


### المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل

إعداد: عميد صعبانه

آب 2016

هيئة التحرير: امطانس شحادة  
عميد صعبانه  
إيناس خطيب

مدقق لغوي: ناجح أبو شمسية  
تصميم: وائل واكيم

مدى الكرمل   
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

هاتف: +972 4 8552035

<http://mada-research.org>

[mada@mada-research.org](mailto:mada@mada-research.org)

شارع النبي (الزيتون) 51، ص.ب. 9132  
حيفا 3109101

## المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل

عميد صعابنه\*

### مقدّمة

تبحث هذه الدراسة في المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين، أو لاجئي الداخل؛ وهو موضوع لم تتناوله الدراسات، القليلة نسبياً، حول المهجّرين، والتي تطرّق غالبيتها إلى تجربة الجيل الأول، والصّعوبات التي واجهها، خصوصاً في العقدين الأولين للنكبة. وفي حين تشير بعض الدراسات حول تجربة أبناء الجيل الثاني وبناته إلى تقلّص الفروقات الاجتماعية-الاقتصادية بينهم وبين غير المهجّرين، وتمكّن أبناء المهجّرين وبناتهم من سدّ الفجوات التي ميّزت الجيل الأول للنكبة، وتعزيز الشّعور لديهم بالانتماء إلى بلدات اللّجوء، البلدات التي ولدوا وترعرعوا فيها، تبقى هذه الاستنتاجات، في الغالب، انطباعية، ولا توضح كيف استطاع المهجّرون جسر الفجوات بينهم وباقي السكان، وما هي الظروف والعوامل، سواء الاجتماعية، أو السياسيّة، أو الاقتصادية، التي مكّنت الجيل الثاني من المهجّرين من تحقيق حراك اجتماعي مماثل لذلك الذي حقّقه سكّان بلدات اللّجوء. لذا، تقوم الدراسة، أولاً، بمقارنة المكانة الاجتماعية-الاقتصادية لأبناء الجيل الثاني للنكبة من المهجّرين وغير المهجّرين؛ ثانياً، تراجع الدراسة الحراك الاجتماعي، الذي أتيح للفلسطينيين في السبعينيّات والثمانينيّات من القرن الماضي، وهي الفترة التي انخرط فيها غالبية أبناء وبنات الجيل الثاني للنكبة في سوق العمل؛ ثالثاً، تحلّل الدراسة مكانة المهجّرين من هذا الحراك.

تستخدم الدراسة بيانات من ثلاثة استطلاعات ميدانية من أجل المقارنة، أولاً، بين المهجّرين والمحليّين من غير المهجّرين في التّحصيل التّعليمي، والتّحصيل في مكانة العمل والمهنة؛ وثانياً، بين الأسر المهجرة وغير المهجرة في مستوى المعيشة، وخصائص المساكن. وتظهر نتائج الدراسة تشابه المهجّرين وغير المهجّرين من الجيل الثاني للنكبة في تحصيلهم في مجالي العمل والتّعليم، وتمكّن المهجّرين في السبعينيّات والثمانينيّات من تحصيل حراك اجتماعي مماثل لما حصله غير المهجّرين. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أنّ معدّلات الفقر لدى الأسر المهجرة، التي تعرّضت لمصادر في الأملاك والأراضي بحدّة أكبر، قياساً بباقي الأسر الفلسطينية، هي أعلى من المعدّلات لدى الأسر غير المهجرة.

\* عميد صعابنه: زميل بحث في مدى الكرمل

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

تناقش الدراسة هذه النتائج على ضوء التحوّلات الرئيسة التي طرأت على المجتمع الفلسطيني في العقود الأربعة الأولى بعد النكبة، بما يشمل المكانة المتدنيّة التي آلت إليها البقية الباقية من الفلسطينيين، والتحوّلات في سوق العمل والقوى العاملة، وتجربة الجيل الأول من المهجّرين في سوق العمل الإسرائيلي، في الخمسينيّات والستينيّات (والتي تميّزت أساساً بتحوّل القوى العاملة الفلسطينية من الزراعة المحليّة إلى العمالة المأجورة في سوق العمل المركزي-اليهودي، وشكّلت الخلفيّة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني)، وفرص الحراك الاجتماعيّ التي أتيحت لأبناء الجيل الثاني للنكبة، وبداية نشوء وتشكّل طبقة وسطى فلسطينيّة، من جديد، في السبعينيّات والثمانينيّات. كما تناقش الدراسة هذه التحوّلات على ضوء نشوء الجيتو الفلسطينيّ، والعزل المكانيّ الحادّ الذي تعرّض له الفلسطينيون، واللذين شكّلا بنية متينة صاغت الكثير من مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين. كما تراجع الدراسة فترة السبعينيّات والثمانينيّات، وهي الفترة التي التحق بها أبناء وبنات الجيل الثاني من المهجّرين بالقوى العاملة، والتي تميّزت ببداية تشكّل طبقة وسطى فلسطينيّة من جديد، وبتطوّر مسارات من الحراك الاجتماعيّ تختلف عمّا كان متاحاً أمام الجيل الأول. وفّرت هذه المسارات، مثل المبادرة إلى مصالح اقتصادية، وتحصيل وظائف في القطاع العام، الفرصة لشريحة من أبناء الجيل الثاني للنكبة لتفادي التمييز ضدّها في سوق العمل المركزيّ، وضمنت لها عائدات دخل أفضل.

ما تقدّمه هذه الدراسة هو تفسير لكيف استطاع المهجّرون وغير المهجّرين الالتحاق بهذه المسارات بنسب متشابهة؛ وتدّعي أنّ العزل المكانيّ للفلسطينيين يؤدي دوراً مهماً، ليس فقط في فهم المكانة المتدنيّة للعرب مقابل اليهود، إنّما أيضاً في فهم التراتبيّة داخل المجتمع العربيّ، وبضمنها الفروقات حسب حالة التّهجير. فامتيازات المحليّين على المهجّرين، في المساكن وملكيّة الأرض مثلاً، تركّزت، أساساً، في البلدات العربيّة، أي على المستوى المحليّ. ونظراً لتطابق التّقسيم الإثني/القوميّ للمكان مع تقسيم الموارد الاقتصادية، فإنّ الحصة الكبرى من الموارد الاقتصادية تركّزت خارج نطاق البلدات العربيّة؛ في حين وفّر الحيز الفلسطينيّ العربيّ فرصاً محدودة جداً، لم تُترجم التراتبيّة في مستوى المعيشة والمسكن، والتي نشأت بين المهجّرين والمحليّين في السنوات الأولى للتّهجير إلى أفضليّة تذكر في سوق العمل المركزيّ-اليهودي، أو مقابل مؤسّسات الدولة. إجمالاً، أجبرت دولة إسرائيل الفلسطينيين المهجّرين على البقاء في بلدات اللجوء، الجيتوات الفلسطينية. وبذلك، خضع الفلسطينيون المهجّرون إلى نفس القوى التي تركت أثرها على كل سكّان هذه البلدات، واضطّروا إلى مشاركتهم في حيزٍ محدود، مهمّش، ومفقر، واضطّر الجميع إلى الاتكال على مصادر رزق خارج هذا الحيز. بما أنّ كلّ ما له علاقة بالتّحصيل المهنيّ والنشاط الاقتصاديّ كان يقع خارج الحيز العربيّ، فقد تقلّصت أهميّة الفروقات داخل هذا الحيز. هكذا إذن، حدّ الفصل المكانيّ (الجيتو)، والذي أصبح بنية قويّة تؤثّر في جميع مناحي حياة جميع الفلسطينيين، من نشوء تفاوت بارز بين المهجّرين وغير المهجّرين بما يخصّ التحصيل في مجاليّ التعليم والعمل.

مهما كانت العوامل والظروف التي أدّت إلى حراك اجتماعيّ متساوٍ لدى المهجّرين وغير المهجّرين بما

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل •

يخصّ المهن والتّعليم، إلّا أنّها لم يكن بوسعها أن تلغي التّباين الجلي بين المجموعتين في ملكيّة الأرض. عليه، فإنّ هذه الدّراسة تدّعي، أولاً، أنّ انعدام الفروقات بين المهجرين وغير المهجرين في المكانة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة يشكّل دلالة على الدّور الهامشيّ الذي أدته ملكيّة الأرض في الحراك الاجتماعيّ في مجالي العمل والتّعليم، تحديداً، عند الجيل الثّاني للنّكبة عند الفلسطينيين في إسرائيل في سنوات السبعينيّات والثمانينيّات. كما تناقش الدّراسة ارتفاع معدّل الفقر لدى الأسر المهجرة، قياساً بغير المهجرة، حسبما تظهر النّتائج، أخذاً بالحسبان العلاقة بين ملكيّة الأرض، أو بالأحرى فقدانها، ومستوى المعيشة للأسر الفلسطينيّة. وتخلص الدّراسة إلى أنّ ملكيّة الأرض تؤدّي، من حيث كونها ثروة، دوراً في تحديد مستوى المعيشة للأسر الفلسطينيّة، ممّا ينعكس سلباً على الأسر المهجرة.

### 1. مراجعة أدبيّات

تتطرّق معظم الدّراسات التي تناولت موضوع مهجريّ الدّاخل إلى نشوء قضية المهجرين، وأبعادها السياسيّة والقانونيّة، وتجربة الجيل الأول للتّهجير، وتأقلمه في بلدات اللّجوء (الحاج، 1886، 1988؛ زعبي، 2013؛ شيكلا، 2001؛ صباغ-خوري، 2011؛ محمود، 1990؛ واكيم، 2001). كما رصدت بعض هذه الدّراسات القرى والبلدات المهجرة، واجتهدت في تقدير أعداد المهجرين (بديل، 2002، 2012؛ كبها وبرزيلاي، 1996؛ كوهين، 2000؛ كيما، 1988)؛ وعالج بعضها الأبعاد الصحيّة والنّفسيّة طويلة الأمد لأثر النّكبة على المهجرين (داود وآخرون، 2012؛ يزيك، 2011). على الرّغم من أهمّيّتها، إلّا أنّ هذه الدّراسات-القليلة نسبياً- لم تتناول جوانب عديدة من قضية المهجرين، خصوصاً تلك التي تتعلّق بالمكانة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة للأجيال المتقدّمة من المهجرين.

يتّفق العديد من الباحثين على مرور المهجرين بثلاث مراحل متعاقبة: مرحلة التّهجير والبحث عن مأوى في سنوات 1948-1952 تقريباً؛ ومرحلة الانتظار، والتي امتدت حتى نهاية الخمسينيّات، وربما أطول من ذلك، وفيها كان المهجّرون ما يزالون ينتظرون العودة إلى بلداتهم؛ وأخيراً، مرحلة التّوطين في بلدات اللّجوء (الحاج، 1988؛ كبها وبرزيلاي، 1996؛ كوهين، 2000؛ محمود، 1990). في المرحلة الأولى، بحث المهجّرون عن مأوى في البلدات القريبة جغرافياً من بلداتهم، أو في بلدات تربطهم بسكّانها روابط عائليّة. كذلك، تنقلت الأسر المهجرة من بلد لآخر، تحسّبا لتقدّم «الجيش الإسرائيليّ»، وتوسّع سيطرته على المناطق الفلسطينيّة، وابتعاداً عن مناطق القتال. في السّنوات الأولى للتّهجير، تلقّى المهجّرون المساعدات من سكّان البلدات المضيفة، الذين اعتبروا هذه المساعدات واجباً وطنياً تجاه أبناء شعبهم المهجرين. بحث المهجّرون عن أيّ وسيلة تمكّنهم من العودة إلى بلداتهم، واعتبروا وجودهم في بلدات اللّجوء أمراً مؤقتاً، كما ومن المتوقّع أنّ سكّان بلدات اللّجوء نظروا، هم الآخرون، إلى تواجد المهجرين على أراضيهم كأمر مؤقت. إنّ أكثر ما عبّر عن هذه الرّؤية، أي أنّية تواجد المهجرين في بلدات اللّجوء، هي حلول السّكن المؤقتة التي تبناها

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

المهجّرون، مثل السّكن في بعض البيوت المهجورة، أو في مساكن مؤقتة من الخيام والبراكيات على أطراف بلدات اللّجوء (محمود، 1990). إلا أنّ توقّعات المهجّرين بالعودة بدأت تتلاشى تدريجيّاً في مقابل إصرار دولة إسرائيل على منعهم من العودة، وتدمير العديد من القرى والبلدات المهجّرة، أو إقامة بلدات يهودية على أراضيها، وتوطين المهاجرين اليهود القادمين إلى إسرائيل فيها.

بدأت مرحلة التّوطين والاستقرار، في السّتينيات من القرن الماضي، بعدما أيقن المهجّرون أنّ عودتهم لن تكون قريبة. لذا، بدأوا بشراء الأراضي، وإقامة المساكن الثّابتة في أماكن لجوئهم. شهدت هذه الفترة موجة أخرى من التّنقل، استعداداً لاستقرار طويل الأمد، اتّسمت ببعض خصائص الهجرة الداخلية، مثل الاقتراب من سوق العمل المركزي-اليهودي، أو من أماكن إقامة الأقارب وأبناء بلدة التّهجير، التي شكّلت عاملاً حاسماً في اختيار مكان الإقامة الدائمة. على سبيل المثال، يقدر الحاج (1988) أنّ ما يقارب ربع المهجّرين في البلدات شفاعمرو، وترشيحا، وكابول انتقلوا إلى هذه البلدات في هذه الموجة من الهجرة. ظهرت في بلدات اللّجوء أحياء جديدة من اللاجئين، والتي تكون، عادة، منفصلة عن السّكان المحليين، ومتواجدة إمّا في أطراف البلدة، أو في نواتها (محمود، 1990). عكست أنماط اللّجوء هذه الوضع الاقتصادي الصّعب، الذي عانى منه المهجّرون. وفّرت نواة البلدة لهم بيوتاً قديمة بأسعار زهيدة (كان بعضها بيوتاً مهجورة تعود للاجئين)، وحين تعذّر عليهم العثور على بيوت هناك، تدافعوا إلى الإقامة في أطراف البلدة، في مساكن مؤقتة أولاً، تبدّلت لاحقاً بمساكن دائمة.

اختلفت العلاقات الاجتماعية التي نشأت بين المهجّرين والسّكان المحليين من بلد لآخر. إلا أنّه بالإمكان الإشارة إلى نشوء توترات بين المجموعتين عندما شرع المهجّرون ببناء البيوت، والتي دلّت على بقائهم الدائم في بلدات اللّجوء، واحتمال منافستهم للمحليين على الموارد والمصالح التجارية القليلة التي توفّرت في المكان. ازدادت حدّة هذه التوتّرات في البلدات التي شكّل فيها المهجّرون حصّة ليست بالقليلة من السّكان. لم يكن حضور المهجّرين الديموغرافي، في العديد من البلدات، هامشياً، وشكّلوا، في بعضها، أقلية كبيرة (مثلاً: الجديدة، المكر، طمرة، يافة الناصرة، اعلين)، مما أدّى إلى توتّرات أيضاً في فترات التّنافس على السّلطة المحليّة (كبها وبرزيلاي، 1996). إجمالاً، ساهمت في التّخفيف من هذه التوتّرات عوامل عدّة، منها: علاقات القرابة بين المهجّرين وبعض أبناء بلدة اللّجوء، أو علاقات الرّواج التي نشأت بين المجموعتين. على الرّغم من استمرار التّمييز بين المهجّر وغير المهجّر، والشّعور لدى أبناء الجيل الأول من المهجّرين في الغربية في بلدات اللّجوء، إلا أنّ هذا الشّعور قلّ لدى أبناء الجيلين الثّاني والثّالث من المهجّرين. مع مرور الوقت، تعزّز لدى أبناء الجيلين الثّاني والثّالث الانتماء إلى المكان الذي ولدوا، وتربّوا فيه (الحاج، 1988؛ يزيك، 2011).

بسبب الدّمار الشّامل الذي حلّ بالاقتصاد الفلسطيني جرّاء النّكبة، عانى جميع الفلسطينيين، المهجّرين وغير المهجّرين، من أوضاع صعبة؛ في السّنوات الأولى للتّهجير، حصل الكثير من المهجّرين على مساعدات من الأثروا، لم تكن متاحة لغير المهجّرين (كبها وبرزيلاي، 1996). إلا أنّ المهجّرين، خصوصاً الجيل



## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل •

الأول منهم، عانوا أوضاعاً أصعب، وظهرت الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية بينهم وبين المحليين (الحاج، 1988؛ محمود، 1990). برزت هذه الفروقات بوضوح في السكن، وظروف المسكن. عانى المهجرون من مشكلة جدية في السكن، وسكنوا إما في الخيام «والبراكيات»، أو الأكواخ، وعانى سكان البيوت منهم من كثافة سكنية عالية (كوهين، 2000).

تشير هذه الدراسات إلى تقلص هذه الفروقات لدى الجيلين الثاني والثالث، وتمكن أبناء المهجرين وبناتهم من سدّ الفجوات التي ميزت الجيل الأول للنكبة (رغم استمرار المهجرين في السكن، غالباً، في أحياء منفصلة)، كما تعزز الشعور لديهم بالانتماء إلى بلدات اللجوء، البلدات التي ولدوا وترعرعوا فيها. إجمالاً، تعطي هذه الدراسات الانطباع عن تقلص الفجوات بين المهجرين والمحليين، إلا أن استنتاجاتها بهذا الخصوص- باستثناء الحاج (1988)- هي، في الغالب، انطباعية، ولا تعتمد على مقارنة واضحة بين المهجرين وغير المهجرين، عدا عن اعتمادها على عينات محلية وصغيرة نسبياً. بالإضافة إلى ذلك، لا تشرح هذه الدراسات كيف استطاع المهجرون جسر الفجوات بينهم وباقي السكان، وما هي الظروف والسيرورات التي أدت إلى هذه النتيجة. لذا، تتركز هذه الدراسة، أولاً، في فحص الفروقات الاجتماعية-الاقتصادية بين أبناء الجيل الثاني للنكبة من المهجرين؛ وثانياً، في استعراض وتحليل العوامل والسيرورات التي بإمكانها أن تؤثر على مكانة الفلسطينيين من الجيل الثاني للنكبة ودور تلك العوامل والسيرورات في تعميق أو تقليص الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية بين المهجرين وغير المهجرين. عملياً، تقوم هذه الدراسة باستخدام بيانات من ثلاثة استطلاعات قطرية تقارن بين المهجرين والمحليين في التحصيل في مجالي التعليم والعمل، كما تقارن مستوى المعيشة وخصائص المساكن لدى الأسر من المجموعتين. تراجع الدراسة، تحديداً، الحراك الاجتماعي الذي أتيح للفلسطينيين في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي انخرط فيها غالبية أبناء وبنات الجيل الثاني للنكبة في سوق العمل، وتحلّل مكانة المهجرين من هذا الحراك.

يعتمد هذا التحليل، أي دراسة الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية بين المهجرين وغير المهجرين، على مفهوم مركزيّ يميّز المجتمع الفلسطيني بعد النكبة، وهو نشوء الجيتو الفلسطيني، أي تقلص الحيّز الفلسطيني إلى حدود البلدات العربية الباقية، وفصله تماماً عن الحيّز اليهودي. عملياً، تدعي هذه الورقة أن نشوء الجيتو الفلسطيني شكّل بنية متينة صاغت الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وتناقش التحوّلات التي طرأت على القوى العاملة الفلسطينية والحراك الاجتماعي في مجالي العمل والتعليم، بما يشمل حراك الجيل الثاني من المهجرين، على خلفية نشوء الجيتو والفصل المكاني بين الفلسطينيين واليهود. تتناول الفقرات التالية نشوء الجيتو الفلسطيني، والتحوّلات التي جرت على القوى العاملة الفلسطينية، والحراك الاجتماعي الذي يميّز المجتمع الفلسطيني، كما تتطرّق إلى جوانب من علاقة هذه الظواهر بعضها ببعض، وعلاقتها بالتغيّرات في الفروقات الاجتماعية-الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، وصولاً إلى الفروقات بين المهجرين وغير المهجرين.

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

حصرت إسرائيل كلّ الفلسطينيين، الذين بقوا في المناطق التي احتلتها عام 1948، في حيّز ضيق ومعزول عن الحيّز اليهودي. اتخذ هذا الفصل السكاني بين العرب واليهود أشكالاً عدّة: حصر من بقي من سكان المثلث والجليل في القرى والبلدات الفلسطينية الباقية، والتي عانت من مصادرة أراضيها، وعزلت الواحدة عن الأخرى؛ وحصر السكان البدو في النقب، أيضاً في مناطق محدودة، سمّيت منطقة السّياج؛ وأجبر المهجّرون على البقاء في بلدات اللّجوء، ومنعوا من العودة إلى بيوتهم وقراهم التي ضمّتها إسرائيل إلى الحيّز اليهودي. لذا، يمثّل التّهجير شكلاً من أشكال إرساء حدود الفصل السكاني/المكاني بين الفلسطينيين واليهود. تشرح بوجر (2008) أنّ إنشاء الفصل المكاني وتكريسه بين العرب واليهود، أو ما تسميه إنشاء الجيتو الفلسطيني، كان حلاً للعديد من القضايا التي واجهت الحركة الصهيونية في سبيل تحقيق أهدافها، وعلى رأسها إقامة وطن قومي لليهود. ضمّن الجيتو عزل الفلسطينيين عن اليهود، ورسم الحدود بينهم، وبذلك مكّن من إنشاء حيّز يهودي (خالص). إلّا أنّ أجندة الفصل هذه لم تكن كافية وحدها لتجعل من إنشاء الجيتو أمراً ملجأً. إنّ ما جعل من تطبيق الفصل السكاني أمراً مصيرياً للحركة الصهيونية هو اعتبارات تخصّ مكانة الفلسطينيين في النظام الطبقي المتشكّل في الدولة أو المجتمع الجديدين. إنّ اعتبار الحركة الصهيونية الفلسطينيين كاحتياطي عمّال لسوق العمل اليهودي هو ما يشكّل العلاقة الاجتماعية الأساسية بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل، والتي، بدورها، تفسّر عزلهم في الجيتوات (بوجر، 2008). سيطرت إسرائيل على دخول الفلسطينيين إلى سوق العمل بواسطة الحكم العسكري وتقييدات شديدة على حرّيتهم في التنقّل. في فترات النّموا الاقتصادي (1954 حتى 1956)، خفّفت الدولة التقييدات على حركة العمّال؛ وفي الرّكود، عام 1966، سرّحت الكثير منهم، مما اضطرّهم إلى العودة إلى بلداتهم للعمل في الزراعة المحليّة (سعدى، 1995). إجمالاً، مكّن حصر الفلسطينيين، في الجيتو، إسرائيل من معالجة العديد من القضايا في آن واحد: جعل هذا الجيتو مصدرًا لعمالة رخيصة، وإبقاء الفصل بين المجموعتين من السكّان، وإبقاء التفرقة بين التجمّعات الفلسطينية، وبينها وبين تلك اليهودية، والرّصد، والسيطرة، وضمان مكانة متدنية للفلسطينيين، وفصلهم عن المحيط الفلسطيني والعربي (بوجر، 2008).

إضافة إلى الفصل المكاني والحكم العسكري، مرّ المجتمع الفلسطيني، في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، بتغييرات راديكالية أخرى. من هذه التّغييرات: التحوّل الجذري في القوى العاملة، والتمثّل في عملية البرتلة، أي تحويل الفلاحين الذين شكّلوا معظم الأيدي العاملة إلى بروليتاريا، وفي نفس الوقت، إعاقه نشوء طبقة وسطى حيوية (زريق، 1976). مع أنّ عملية البرتلة هذه بدأت في فلسطين قبل العام 1948، إلّا أنّ سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين سرّعت من هذه السيرورة بقدر كبير (روزنفلد، 1978). شملت هذه السياسة الحكم العسكري والتقييدات على العمل السياسي؛ ومصادرة الأراضي؛ وانعدام الاستثمارات الحكومية في البلدات العربية. تحوّلت البلدات الفلسطينية، جرّاء هذه السياسات، إلى وحدات اقتصادية جامدة لا تقدّم أيّ فرص عمل لقاطنيها. تواجد سوق العمل الرئيس في البلدات اليهودية (وفي كثير من الأحيان كان ذلك هو السوق الوحيد). وأصبح أفراد الغالبية العظمى من القوى العاملة الفلسطينية عمّالاً



## •المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل•

غير مهرة، اعتبروا بمثابة احتياطي عمالة رخيصة للاقتصاد المركزي الإسرائيلي، وهو ما مكّن الحكم العسكري من التّحكّم بدخول هذه العمالة إلى سوق العمل المركزيّ بنجاحة فائقة (سعدي، 1995). مع أنّ عملية البرتلة حدثت، أساساً في الخمسينيّات والستّينيّات، إلّا أنّها استمرت حتى أوائل الثّمانينيّات، وإنّ بحدّة أقلّ (يعيش، 2001). من المهم الإشارة إلى أنّ البرتلة التي حدثت في بعد قيام دولة إسرائيل لم تكن إمتداداً «طبيعيّاً» للبرتلة التي ميّزت المجتمع الفلسطينيّ في الثلاثينيّات والأربعينيّات من القرن الماضي (كما تدعي بعض الدراسات، مثلاً: روزنفلد، 1978). عمليّاً، أعاقَت إسرائيل هذه السيورة بطرق عديدة منها التحديد الشديد، بواسطة الحكم العسكري، لحرية العمّال الفلسطينيين في الحركة والتنقل والتي توفرت في الفترة قبل قيام دولة إسرائيل. كذلك، احتاج العمّال إلى تصاريح عمل من مؤسسات الدولة وأصبحت العديد من القطاعات الاقتصادية مغلقة أمامهم. لذا، وعلى الرغم من أنه بإمكاننا الحديث عن عملية برتلة حدثت بعد قيام إسرائيل إلّا أنّ السيطرة الشديدة للدولة على الاقتصاد والسوق تجعل منها «برتلة مسيطر عليها» تختلف عن تلك التي كانت في سنوات الأربعينيّات.

شهد عقدا السّبعينيّات والثّمانينيّات انضمام غالبية أبناء الجيل الثاني للنّكبة، مهجّرين وغير مهجّرين، إلى القوى العاملة. أدّى الانتعاش الاقتصاديّ في إسرائيل، بعد العام 1967، إلى عودة العمّال الفلسطينيين للاندماج في سوق العمل المركزيّ. إلى جانب الصّناعات التقليديّة، تطوّرت، في كلّ الفروع الاقتصاديّة، صناعات تعتمد على الخبرات والمعرفة. وبذلك، أتيحت الفرصة أمام الفلسطينيين للاندماج في الصّناعات والقطاعات التقليديّة التي تعتمد، أساساً، على العمالة (حيدر، 2005). أي إنّ هذا الاندماج كان اندماجاً في سوق ثنائيّ مقسّم إثنياً، تركّز فيه الفلسطينيون في الصّناعات التقليديّة. إلّا أنّ هذه الثنائيّة مكّنت أبناء الجيل الثاني للنّكبة من إشغال جزء حيويّ من سوق العمل المركزيّ لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة، وبذلك ضمن العمّال العرب درجة أعلى من الاستقرار والأمان في سوق العمل.

كذلك، أثر دخول العمّال الفلسطينيين من المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 إلى سوق العمل الإسرائيليّ في عدّة مستويات. من ناحية أولى، أدّى ذلك إلى انخفاض الطّلب على عمالة فلسطينيّي الداخل، نظراً لاعتبارها «مكلفة» نسبة إلى عمالة الفلسطينيين من الضّفة وغزّة (ياعيش، 2011)؛ فقد دخل هؤلاء العمّال السّوق الإسرائيليّ كأيدٍ عاملة رخيصة، وغير مهنيّة، وحصلوا أجوراً أقلّ؛ وبذلك، نافسوا الفلسطينيين المواطنين في العديد من المواقع. في نفس الوقت، أتاح هذا التّغيير الفرصة أمام الفلسطينيين المواطنين لـ«الارتقاء» في سوق العمل إلى مكانة أفضل. بالمجمل، اندمج العمّال العرب من الداخل في السّوق المركزيّ في مكانة أقلّ من اليهود، وأعلى من مكانة العمّال من الضّفة الغربيّة وغزّة (حيدر، 2005).

بعد مضي حوالي عقدين من الزّمن في سوق العمل الإسرائيليّ، اكتسب العمّال الفلسطينيون خبرة ومعرفة بأحوال السّوق، وحصلوا مكانة أفضل في بعض القطاعات، مثل البناء والمواصلات، وأصبح بإمكانهم كمقاولين أو مقاولين ثانويّين، تزويد هذه القطاعات بالعمّال (روزنفلد، 1978). اختار العديد من العمّال



## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

الفلسطينيين العمل لحسابهم، وإقامة مصالحتهم الخاصة، أو دفعوا لذلك نتيجة التمييز الذي لحق بهم في سوق العمل الإسرائيلي. شجّع الفصل المكاني بين الفلسطينيين واليهود، والتمييز ضد العمّال الفلسطينيين في سوق العمل المركزي-اليهودي على نمو اقتصاد محلي-عربيّ يضمّ ما يقارب نصف القوى العاملة الفلسطينية (ابشتين-ليفين وسميونوف، 1993). ويقوم الاقتصاد المحلي-العربيّ بحماية العاملين الفلسطينيين من التنافس مع المجموعة النافذة، اليهود الغربيين، مما يقلّل من ثمن التمييز ضدهم إلى أقلّ مستوى ممكن (كراوس ويوناي، 2000). تمتّع بهذه الوضعية، أساساً، العاملون في القطاع العامّ من الاقتصاد المحلي-العربيّ، والذين يتمتّعون بعائدات دخل، ومكانة في العمل، تفوق تلك التي يحظى بها العاملون في القطاع الخاصّ (ابشتين-ليفين وسميونوف، 1994).

أدت هذه التحوّلات إلى تغيير في مبنى القوى العاملة تتملّ بإعادة تشكيل طبقة وسطى<sup>1</sup>. شمل هذا التغيير تزايد أعداد أصحاب المصالح، والذين يعملون لحسابهم إلى حوالي 36% في العام 1976، مقارنة بنسبة لا تذكر في أوائل الخمسينيات؛ وشمل، أيضاً، ازدياد أعداد الأجيرين، الذين يشغلون وظائف كاملة، والذين يعملون في أماكن عمل ثابتة (روزنفلد، 1978). تدلّ مراجعة التغيير في المبنى الطبقيّ للقوى العاملة الفلسطينية، بين السنوات 1974 و1991، على ازدياد في حجم الطبقة الوسطى، أي فئات «البرجوازيين الصغار» وقطاع الخدمات، من نسبة 29% إلى نسبة 45%، وارتفاع في نسبة العمّال المهرة، من 12% إلى 20%، قابله انخفاض في نسبة العمّال غير-المهرة، من 39% إلى 25% (يعيش، 2001). في نفس الفترة، السبعينيات والثمانينيات، كان هنالك ازدياد ملحوظ في نسبة الوظائف في القطاع العام: من 24%، في العام 1972، إلى 44%، في العام 1983 (ابشتين-ليفين وسميونوف، 1993). تزامن هذا الازدياد مع الازدياد في الوظائف الإدارية، والمهنية، والفنية، التي شكّلت ما يقارب 34% من القوى العاملة الفلسطينية في العام 1983، مقارنة بـ 17% في العام 1972. وفي البلدان العربية تحديداً، نمت شبكة من الخدمات العامة، مثل المدارس، والسلطات المحلية أساساً، والتي أتاحت أمام الحاصلين على الشهادات الأكاديمية الانخراط فيها في ظلّ انعدام تنافس مع اليهود، بسبب الفصل المكاني واللغة. مثلاً، يذكر حيدر (2005) أنّ نسبة المشغّلين في الخدمات العامة، من مجمل المشغّلين، ارتفعت من 9%، في العام 1961، إلى 21%، في العام 1983. لذا، بالإمكان اعتبار سنوات الـ70 والـ80 بداية تشكّل جديد لطبقة وسطى بين الفلسطينيين في إسرائيل.

بالإمكان النظر إلى هذه التغييرات، في السبعينيات والثمانينيات، من منظور مسارات الحراك الاجتماعيّ التي كانت متاحة أمام الفلسطينيين. شكّلت القوى العاملة الفلسطينية، في هذه الفترة، أربع فئات رئيسية: أصحاب المصالح، الذين يعملون لحسابهم، والعاملين في القطاع العام، والعاملين في القطاع الخاصّ المركزي-اليهودي، والعاملين في القطاع الخاصّ المحلي-العربيّ (مقارنة بأغلبية من العمّال غير المهرة في العقود السابقة). يحصل أصحاب المصالح والعاملون لحسابهم أعلى عائدات بما يخصّ الدخل ومستوى

1. يستعمل مصطلح الطبقة الوسطى هنا كما ورد في الأصل لدى روزنفلد (1978)، وهو مشتقّ من الأدبيات الماركسية، ومرتبطة، أساساً، بالعمل والمهنة، وليس بمحددات أخرى، مثل الاستهلاك والثقافة.

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

المعيشة، يليهم في ذلك العاملون في القطاع العام، بينما يحصل العاملون في القطاع الخاصّ أدنى درجة من العائدات (يوناني وكرواس، 2001). تختلف مسارات الالتحاق بكلّ واحدة من هذه الفئات. فالالتحاق بالقطاع العامّ يعتمد، أساساً، على المؤهّلات التّعليميّة. ويعتمد الانضمام إلى فئة أصحاب المصالح والعاملين لحسابهم على كون الأب أو أحد أفراد الأسرة من المنتمين إلى هذه الفئة. يجني العاملون في القطاع الخاصّ عائدات قليلة نسبياً، ويعانون من التّمييز في كلا القطاعين، المركزيّ-اليهوديّ، والمحليّ-العربيّ. يخلص المؤلفان إلى وجود مسارين أساسيين أمام الفلسطينيين لتفادي التّمييز اللاحق بهم في الاقتصاد المركزي: إمّا اللّجوء إلى المبادرات الاقتصادية، التي تحقّق، عادة، بواسطة الانضمام إلى مصالح تابعة للأسرة، أو الانضمام إلى القطاع العامّ بواسطة تحصيل مؤهّلات تعليميّة عالية (يوناني وكرواس، 2001).

تظهر العلاقة بين التّحوّلات في القوى العاملة والفصل المكانيّ جليّة في العديد من الظواهر. أولاً، مكّن الفصل من تطبيق سهل لسياسات إعاقّة التّنمية في البلدات الفلسطينية (الحيز الفلسطيني)، والتي جعلت، في العقود الأولى، من البرتلة أمراً حتمياً، ودفعت بغالبية القوى العاملة الفلسطينية إلى خارج بلداتهم، للبحث عن عمل في السّوق الإسرائيليّة. ثانياً، منعت الأيديولوجيا، التي وقفت من وراء هذا الفصل، من توطين العمّال الفلسطينيين في المدن اليهوديّة، قريباً من أماكن عملهم، وخلقت ظاهرة «العمّال المهاجرين»: فلسطينيين يعملون في المدن والبلدات اليهوديّة، ويعودون للمبيت في «قاعدتهم»، القرى والبلدات الفلسطينية. حتمت هذه الأيديولوجيا، أيضاً، بقاء معظم المهجّرين في البلدات الفلسطينية، التي لجأوا إليها، رغم افتقارها إلى الموارد المعيشيّة، وفرص العمل، ضعف انتماء الجيل الأول منهم إليها. ثالثاً، أدّى الفصل السّكانيّ إلى تطوّر ما يسمى بالاقتصاد الإثني (أو المحليّ)، الذي ساعد بعض الفئات-أصحاب المصالح والعاملين في القطاع العامّ- في تجنّب التّنافس مع اليهود وتحصيل عائدات دخل أفضل مما كانوا سيحصلون عليه في سوق العمل المركزيّ-اليهوديّ.

تبحث هذه الدّراسة مكانة الجيل الثاني من المهجّرين، وكيف أثّرت التّطوّرات، التي ذكرت آنفاً، على هذه المكانة، والفوارق الاجتماعيّة-الاقتصادية بينهم وبين غير المهجّرين. من المتوقّع أن تؤدّي عملية البرتلة إلى تقليص الفجوات في المجتمع الفلسطينيّ عموماً، فغالبية الفلسطينيين دُفعت إلى سوق العمل المركزيّ-اليهوديّ كعمّال غير مهرة. ونظراً لتجاهل سوق العمل المركزيّ-اليهوديّ لاستبيانات بين شرائح المجتمع المختلفة، حظي المهجّرون فيه بمكانة شبيهة بتلك لغير المهجّرين. كانت هذه تجربة الجيل الأول للنّكبة. تميّز العقدان التاليان، السّبعينيّات والثمانينيّات، والتي انضم فيهما الجيل الثّاني للنّكبة إلى القوى العاملة، بتطوّر ونشوء الاقتصاد المحليّ-العربيّ، وازدياد الوظائف في البلدات العربيّة نتيجة لتوسّع القطاع العامّ، والعديد من المبادرات الاقتصادية. دلّت هذه التّطوّرات على بداية نمو طبقة وسطى وقطاع عامّ كبير نسبياً. من أجل فحص تأثر مكانة المهجّرين، الذين عانوا من مكانة متدنّية، خصوصاً بكلّ ما يتعلق بالأراضي والمسكن، بهذه التّطوّرات، تعرض الدّراسة، في القسم التّالي، نتائج مقارنة المهجّرين بغير المهجّرين في مؤشرات اقتصادية واجتماعيّة عديدة.

## 2. المنهجية

تعتمد المقارنات بين المهجّرين وغير المهجّرين، سكان بلدات اللّجوء، على بيانات ثلاثة مسوحات أُسريّة، أُجريت في السّنوات 2004، و2007، و2010؛ وهي عبارة عن مسوحات أُسريّة تمثّل كافة الأسر الفلسطينية في إسرائيل، في الجليل، والمثلث، والنّقب بما يشمل القرى غير المعترف بها، والمدن المختلطة (جمعيّة الجليل، 2005؛ 2008؛ 2011). تستخدم المسوحات الثلاثة استمارة البحث نفسها، وتوفّر بيانات عن كلّ فرد من أفراد الأسرة حول العمل، والتّعليم، وحالة التّهجير (مهجّر أو غير مهجّر)، وسنة التّهجير، والبلد الأصلي الذي هُجّر منه، إضافة إلى بيانات ديموغرافيّة. كذلك، توفّر المسوحات بيانات عن الأسرة، تشمل الخصائص المختلفة للمسكن، ومستوى معيشة الأسرة، وتعرّض الأسرة لمصادرات في الأملاك والأراضي.

تحدّد مجموعة الدّراسة بالأجيال التي ولدت في الأعوام 1949 حتى 1969،<sup>2</sup> والتي تشمل غالبية أبناء وبنات الجيل الثّاني للنّكبة أو التّهجير (يعرف الجيل الأول للنّكبة بأنهم من وُلدوا قبل العام 1948). بسبب الاختلاف في نمط التّهجير بين منطقة النّقب والمناطق الأخرى، فإنّه، عمليّاً، بالإمكان اعتبار الغالبية السّاحقة من البدو، سكّان النّقب، مهجّرين. لهذا، لا توجد في نفس المنطقة مجموعة مقارنة من غير المهجّرين. لذا، تقتصر المقارنات على سكّان المناطق الجغرافيّة الأخرى، غير منطقة النّقب. يبلغ عدد المهجّرين، في مجموعة الدّراسة، 814 شخصاً، ويبلغ عدد غير المهجّرين 5704 أشخاص (انظروا: الجدول 1).

2. بما أنّ المسوحات الثّلاثة أُجريت في سنوات مختلفة، فهناك اختلاف بينها في الفئة العمريّة لمواليد الخمسينيّات والسّتينيّات. في مسح 2004، نتعامل مع المجموعة العمريّة 35-54؛ وفي مسح 2007، مع المجموعة العمريّة 37-57؛ وفي مسح 2010، مع المجموعة العمريّة 40-62 عامّاً.

• المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للاقتصاديين للاجلب الثاني من المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل •

الجدول 1: خصائص مجموعة الدراسة، حسب حالة التهجير

كل مجموعة الدراسة	غير مهجرين	مهجرون	
6518	5704	814	العدد
100.0	87.5	12.5	النسبة
48.1	47.5	52.6	نسبة الذكور
<b>المجموعة العمرية</b>			
41.6	41.6	42.1	35-44
47.1	47.3	45.7	45-54
11.3	11.2	12.2	55-62
<b>مجموعة الجيل</b>			
45.4	45.2	46.2	1948-1959
54.7	54.8	53.8	1960-1969
<b>نوع البلدة</b>			
89.5	90.8	80.5	بلدة فلسطينية (قرية أو مدينة)
10.5	9.2	19.5	مدينة مختلطة (1)
<b>سنة المسح</b>			
42.5	41.8	47.7	2004
35.6	36.4	29.9	2007
21.9	21.8	22.5	2010
<b>نوع الأسرة</b>			
7.8	0.0	62.7	مهجرة بالكامل
6.0	3.4	24.5	مختلطة- الأب مهجر
3.3	1.9	12.8	مختلطة- الأم مهجرة
82.9	94.7	0.0	غير مهجرة بالكامل

ملاحظة: (1) المدن المختلطة، «هي التي كانت مدناً فلسطينية قبل النكبة، وهجرت القوات العسكرية الصهيونية أغلبية سكانها، ولم يبق فيها، جزاء النكبة، سوى أقلية سكانية فلسطينية» (صباغ-خوري، 2013: ص1). للمزيد حول تاريخ المصطلح واستخدامه انظروا إصدار مدى حول المدن الفلسطينية في إسرائيل: مجلة جدل، العدد الثامن عشر: «المدن الفلسطينية في إسرائيل: ما بين الماضي والحاضر والمستقبل» - تشرين أول 2013.

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

بالإضافة إلى تصنيف الأفراد إلى مهجّرين وغير مهجّرين، تصنّف الأسر كذلك، حسب حالة أفرادها: الأسر المهجّرة بالكامل، وهي أسر تتكوّن من أفراد كلّهم مهجّرون؛ والأسر غير المهجّرة بالكامل، والتي كلّ أفرادها غير مهجّرين؛ والأسر المختلطة، والتي يكون فيها أحد الزوجين مهجّراً، والآخر غير مهجّر (حسب المسوحات، تتحدّد حالة تهجير الأبناء والبنات حسب حالة الأب، أي يُعرف أبناء وبنات الأب المهجّر كمهجّرين ومهجّرات؛ أمّا إذا كانت الأمّ هي المهجّرة، فالأبناء والبنات يُعرفون كغير مهجّرين). تأتي أهمية هذا التمييز بين المهجّرين الذين ينتمون إلى أسر مهجّرة بالكامل، وبين المهجّرين الذين ينتمون إلى أسر مختلطة بسبب الافتراض أنّ الزواج بين المهجّرين وغير المهجّرين قد يتيح للمهجّر أو المهجّرة الوصول إلى موارد، مثل: الأرض أو علاقات اجتماعية في مجتمع اللجوء. في بعض التحليلات – مثل تلك التي تنطرق إلى مصادرات الأراضي والأملاك- نميّز، ضمن الأسر المختلطة، بين تلك التي تكون فيها الزوجة هي المهجّرة، وتلك التي يكون فيها الزوج هو المهجّر.

من كلّ الأسر في عينة الدّراسة والبالغ عددها 4138 أسرة، يبلغ عدد الأسر المصنّفة أسراً مهجّرة بالكامل 392 أسرة، أو ما يعادل 8% من مجمل عدد الأسر. ويبلغ عدد الأسر المختلطة 378 أسرة، أو 9% من مجمل عدد الأسر. أما البقية، 3368 أسرة أو 83%، فتصنّف أسراً غير مهجّرة بالكامل. تنتمي غالبية المهجّرين إلى الأسر المهجّرة بالكامل، 63%، والتي تنتج من الزيجات داخل مجموعة المهجّرين؛ في حين تنتمي البقية، 38%، إلى أسر مختلطة، وذلك لأنّها تزوّجت من أبناء وبنات غير المهجّرين.

تقارن هذه الدّراسة المهجّرين بغير المهجّرين في عدة مؤشّرات فردية تتعلّق بخصائص القوى العاملة، ومستوى التّحصيل التّعليمي. تشمل مؤشّرات التّحصيل التّعليمي أعلى مؤهل علمي أتمّه الفرد بنجاح، وعدد سنوات الدّراسة. وتشمل خصائص القوى العاملة مؤشّرات مثل المكانة العمليّة (صاحب عمل، يعمل لحسابه، أجير في القطاع العامّ، أجير في القطاع الخاصّ)؛ السّلم الاجتماعي-الاقتصاديّ للمهن (سيميونوف وابشتين-ليفين ومندل، 2000). وهذا السّلم هو عبارة عن تدرّج للمهن المختلفة على سّلم من 1 إلى 100 درجة، بحيث تعبّر الدرجات العليا عن مكانة عالية للمهنة (مثلاً المهن: رؤساء سلطات محلية، أطباء، أكاديميون، مهندسون)، وتعبّر الدرجات الدّنيا عن مكانة منخفضة للمهنة (مثلاً، العمّال غير المهرة). وتتحدّد درجة كلّ مهنة حسب معدّل الدّخل، ومستوى التّحصيل التّعليمي لدى أصحاب المهنة.

تقارن الدّراسة، أيضاً، بين المجموعتين في حصّة كلّ منهما من الوظائف في القطاع العامّ المحليّ-العربيّ، أي القطاع الذي يوفّر أعلى عائدات دخل حسب التّحصيل التّعليمي، مقارنة بالقطاعات الأخرى: القطاع الخاصّ، سواء المحليّ-العربيّ، أو المركزيّ-اليهودي، والقطاع العامّ المركزيّ-اليهودي. تعرّف طبيعة سوق العمل، محليّ-عربيّ أو مركزيّ-يهوديّ، حسب المكان الجغرافيّ للعمل، بحيث يشمل الأول مجمل الأعمال التي تجري في البلدات العربيّة، بينما يشمل الثاني الأعمال التي تجري في البلدات اليهوديّة. بسبب الفصل المكانيّ الشّديد بين العرب واليهود في إسرائيل، يشكّل المكان الجغرافيّ للعمل مقارنة جيّدة لتحديد

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل •

طبيعة سوق العمل. نظرًا لصعوبة تحريّ الدقة العالية في تحديد طبيعة السوق التي تنتمي إليها الأعمال التي تجري في المدن المختلطة، فإنّ مثل هذه الأعمال تُستثنى من هذه المقارنة.

تقارن هذه الدراسة، أيضًا، بين المجموعتين في عدد سنوات التّعليم لدى كلّ فئة من فئات الحالة العمليّة. إن تبيانًا لعدد سنوات التّعليم بين المهجرين وغير المهجرين، خصوصًا في فئة العاملين في القطاع العامّ، والذي يعتمد الانخراط فيه على المؤهلات التّعليميّة أكثر من باقي القطاعات، قد يدلّ على تمييز ضد المجموعة ذات التّحصيل الأعلى في الحصول على وظائف في هذا القطاع (مثلًا، تضطرّ مجموعة ما إلى إحراز تحصيل عالٍ من أجل الحصول على نفس الوظائف التي تحصل عليها المجموعة الأخرى مقابل تحصيل تعليميّ أدنى).

إضافة إلى مقارنة كلّ المهجرين بكلّ غير المهجرين (بغضّ النظر عن نوعية الأسر التي ينتمون إليها)، تقوم الدراسة بمقارنة تقتصر على المهجرين من الأسر المهجرة بالكامل، وغير المهجرين من الأسر غير المهجرة بالكامل، (أي تستثني المهجرين وغير المهجرين المنتمين إلى الأسر المختلطة)، كما وتعدّد الدراسة مقارنة داخل مجموعة المهجرين بين المنتمين إلى الأسر المهجرة بالكامل والمنتمين للأسر المختلطة.

تعتبر ملكيّة الأرض مصدرًا مهمًّا للثروة لدى الأسر الفلسطينيّة، لذا تؤدّي مصادرة الأراضي والأملاك إلى فقدان هذا المصدر. على الرغم من تعرّض غالبية الأسر الفلسطينيّة لمصادرة الدّولة لأراضيها وأملاكها، إلا أن حدّة وحجم المصادرات لدى المهجرين يفوقان ما تعرّضت له الأسر غير المهجرة. عمليًّا، تشكّل ملكيّة الأراضي هوة بين المجموعتين يصعب جسرهما. يحوي الاستطلاع بعض المؤشّرات التي من شأنها أن تبرز جانبًا، ولو محدودًا، من التّبعات الماديّة لفقدان المهجرين أملاكهم وأراضيهم. لذا، تقارن الدراسة، أيضًا، بين الأسر في مؤشّرات عدة: مستوى معيشة الأسرة، ومصادرة أملاك وعقارات تعود للأسرة، وهي مؤشّرات تدلّ على ضياع مصادر ثروة، وبعض خصائص المسكن، مثل مساحة المسكن، ووجود حديقة للمنزل، وعدد الوحدات السّكنيّة التي تستطيع الأسرة توفيرها في السّنوات العشر القادمة، وهي مؤشّرات تدلّ، بصورة غير مباشرة، على حيازة الأسرة للأراضي. نظرًا للاختلاف الشّاسع بين البلدات العربيّة والمدن المختلطة في المساكن والبناء، فإنّ هذه المقارنات لا تشمل سكّان المدن المختلطة.

### 3. النتائج

تنطبق المقارنات بين المهجرين وغير المهجرين في خصائص القوى العاملة على العاملين فقط. لذا، نوضّح، أولًا، أنّ معدّلات المشاركة في القوى العاملة لدى المهجرين تطابق تلك لدى غير المهجرين، حوالي 50% (انظروا الجدول 2). لا تظهر النّتائج اختلافًا في توزيع مكانة العمل بين المهجرين وغير المهجرين (انظروا الجدول 2). في كلا المجموعتين، تشكّل فئة الأجيرين في القطاع الخاصّ الفئة الكبرى من العاملين، 44%، تليها فئة الأجيرين في القطاع العامّ، 23% من المهجرين و26% من غير المهجرين. تشكّل فئة أصحاب

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

العمل والعاملين لحسابهم ما بين 26% إلى 28% من العاملين في كلّ مجموعة. كذلك، لا تظهر فروقات في مكانة العمل حسب نوع الأسرة.<sup>3</sup> كذلك، لا تظهر فروقات واضحة إحصائياً في معدّل درجات السّلم الاجتماعي-الاقتصادي للمهن بين المهجّرين (39 درجة)، وغير المهجّرين (40 درجة)، أو بين أنواع الأسر: المهجّرة بالكامل (38 درجة)، والمختلطة (40 درجة)، وغير المهجّرة بالكامل (40 درجة).

إنّ إجراء هذه المقارنات بحيث تقتصر على المهجّرين وغير المهجّرين من الأسر المتجانسة، المهجّرة بالكامل أو غير المهجّرة بالكامل، أو إجرائها بين المهجّرين من الأسر المهجّرة بالكامل والمهجّرين من الأسر المختلطة يظهران نفس النتائج السّابقة، أي انعدام فروقات واضحة (انظروا الجدول 2).

3. إنّ استخدام موديل إحصائيّ يقارن بين المجموعتين، أو بين أنواع الأسر في مؤشرات العمل، ويأخذ بالحسبان المتغيّرات: سنة المسح، والفئة العمرية، والجنس، وعدد سنوات التّعليم، لا يظهر أيّ فروق واضحة بين المجموعتين.



•المكانة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة للجيل الثّاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل•

الجدول 2: المشاركة في قوى العمل، والمكانة العمليّة، والتّدرّج الاجتماعيّ-الاقتصاديّ للمهنة، حسب حالة التّهجير ونوع الأسرة

حالة التّهجير	مهجّرون	غير مهجّرين	مهجّرون	غير مهجّرين	مهجّرون	حالة التّهجير
نوع الأسرة	كل الأسر	مهجّرة بالكامل	مهجّرة بالكامل	غير مهجّرة	مختلطة	نوع الأسرة
العدد	814	5704	510	5397	303	العدد
المشاركة في قوى العمل	44	45	43	45	46	المشاركة في قوى العمل
عاملون	6	4	5	4	8	عاملون
بطالة	50	51	52	51	46	بطالة
خارج قوى العمل						خارج قوى العمل
المكانة العمليّة						المكانة العمليّة
صاحب عمل	17	16	15	16	20	صاحب عمل
يعمل لحسابه	11	10	12	10	11	يعمل لحسابه
أجير، القطاع العام	23	26	22	26	24	أجير، القطاع العام
أجير القطاع الخاص	44	44	46	44	41	أجير القطاع الخاص
آخر(1)	5	3	6	3	4	آخر(1)
المجموع	100	100	100	100	100	المجموع
التّدرّج الاجتماعيّ-الاقتصاديّ للمهنة						التّدرّج الاجتماعيّ-الاقتصاديّ للمهنة
المعدّل	39	40	38	40	40	المعدّل
الانحراف المعياريّ	1.2	0.46	1.5	0.47	0.2	الانحراف المعياريّ
مكان العمل (للعاملين في القطاع العام) (2)						مكان العمل (للعاملين في القطاع العام) (2)
العدد	69	579	42	556		العدد
سوق العمل المحليّ-العربيّ	74	79	81	79	(3)**	سوق العمل المحليّ-العربيّ

ملاحظات: (1) تشمل الفئة «آخر» الفئات التّالية: عضو أسرة غير مدفوع الأجر، موظّف في القطاع الثّالث (مؤسسة غير ربحيّة)، موظّف في مؤسسة عالميّة، موظّف في حكومة أجنبيّة، أو فئة غير محدّدة.  
(2) لا يشمل سكان المدن المختلطة؛  
(3) لم يتم احتساب المؤشر لهذه الفئة بسبب قلة عدد الحالات.

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

تتطرق النتائج التالية إلى حصة كلّ مجموعة من وظائف القطاع العامّ في سوق العمل المحليّ-العربيّ. وتبيّن النتائج التشابه في حصص المهجّرين وغير المهجّرين من هذه الوظائف: 74% من المهجّرين العاملين في القطاع العامّ يعملون داخل التّجمعات العربيّة مقابل 79% لدى غير المهجّرين (انظروا القسم السفلي من الجدول 2). تتراوح نسب العاملين في القطاع العامّ، الذين يعملون في البلدات العربيّة، أي في السوق المحليّ-العربيّ، حسب الأسر المختلفة، ما بين 76% و 81%، من دون وجود فروقات واضحة بينها.

بخصوص مؤشرات التّحصيل التّعليميّ، تُظهر النتائج التّحصيل التّعليميّ المنخفض، نسبياً، لمواليد الخمسينيّات والسّتينيّات (قياساً إلى تحصيل الأجيال اللاحقة)، ولا تشير إلى فروق بين المجموعتين في سنوات التّعليم أو في أعلى مؤهل تعليميّ (انظروا الجدول 3). يتّضح، مثلاً، أنّ أكثر من 70% من العيّنة، مهجّرين وغير مهجّرين، حصلوا على شهادة أقلّ من ثانويّة؛ وحوالي 10% حصلوا على شهادة ثانويّة؛ والبقية، حوالي 16%، حصلوا على شهادة أعلى من التّحصيل الثّانويّ. تتقارب، أيضاً، معدّلات سنوات التّعليم لكلّ مجموعة: 9.7 سنوات لدى المهجّرين، و 10.1 سنوات لدى غير المهجّرين.

لا تشير النتائج إلى اختلافات بين المهجّرين وغير المهجّرين في عدد سنوات التّعليم حسب فئات الحالة العمليّة؛ في كلّ فئة من فئات الحالة العمليّة، يظهر المهجّرون معدّلات تعليم مشابهة لتلك التي لدى غير المهجّرين (انظروا الجدول 3). يتّضح، أيضاً، أنّ أعلى معدّلات تعليميّة هي لدى العاملين في القطاع العامّ من كلا المجموعتين، أكثر من 14.5 سنوات تعليم، أي تحصيل أعلى من المعدّل العامّ بحوالي سنتين. ولا تشير النتائج، المعروضة في القسم السفليّ من الجدول 3، إلى اختلافات واضحة بين المهجّرين وغير المهجّرين في معدّل سنوات التّعليم لدى موظّفي القطاع العامّ في سوق العمل العربيّ-المحليّ. كذلك، لا تشير نتائج المقارنات، التي تقتصر على المهجّرين وغير المهجّرين من الأسر المتجانسة والمقارنات داخل مجموعة المهجّرين، إلى فروقات إحصائيّة واضحة في مؤشرات التّعليم المختلفة (انظروا الجدول 3).

• المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل •

الجدول 3: أعلى مؤهل تعليمي (نسب مئوية)، وعدد سنوات التعليم (معدلات)، حسب حالة التهجير، ونوع الأسرة

نوع الأسرة	كل الأسر	مهجرون غير مهجرين	مهجرون غير مهجرين	مهجرون غير مهجرين	مهجرون غير مهجرين
العدد	814	5704	510	5397	303
أعلى مؤهل تعليمي	75	72	76	71	72
أقل من شهادة ثانوية	10	11	9	12	11
شهادة ثانوية	7	8	6	8	8
شهادة تعليم عالٍ أقل من لقب أول	8	9	8	9	9
لقب جامعي، أول أو أعلى					
عدد سنوات التعليم الإجمالي	9.7	10.1	9.6	10.1	10.0
حسب المكانة العملية:					
صاحب عمل	11.3	11.6	11.1	11.5	11.5
يعمل لحسابه	10.2	11.4	9.8	11.4	10.7
أجير، القطاع العام	14.0	14.1	14.3	14.1	13.7
أجير القطاع الخاص	10.6	10.7	10.6	10.7	10.5
آخر	10.8	12.3	10.8	12.2	10.7
خارج القوى العاملة	8.4	8.7	8.3	8.7	8.7
حسب مكان العمل، للعاملين في القطاع العام(1):					
في البلدان العربية	14.3	14.2	14.4	14.2	(2)**

ملاحظات: (1) لا يشمل سكان المدن المختلطة.

(2) لم يتم احتساب المؤشر لهذه الفئة بسبب قلة عدد الحالات.



## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

إجمالاً، تشير المقارنات، التي عرضت آنفاً، إلى تشابه بين المهجّرين وغير المهجّرين، مواليد الخمسينيات والستينيات، في التّحصيل في مجالي العمل والتّعليم. وتشير، أيضاً، إلى أنّ فرص الحصول على عمل في القطاع العام في سوق العمل المحليّ-العربيّ لا تتأثّر بحالة التّهجير. لم تتطرّق هذه المقارنات إلى مؤشرات أخرى، مثل الدّخل من العمل. إلّا أنّ انعدام الفروقات بين المهجّرين وغير المهجّرين في التّحصيل التعليمي، وفي تدرّج المهن، حسب السّلم الاجتماعيّ-الاقتصاديّ للمهن، وفي فئات الحالة العمليّة من شأنه أن يقلّل، كثيراً، من احتمال وجود فروقات بينها في الدّخل.

نستعرض في الفقرات التّالية من هذا القسم، نتائج المقارنات بين الأسر المهجّرة وتلك غير المهجّرة في خصائص عدة، مثل: مستوى المعيشة، والتّعرّض لمصادر أراضٍ وأملاك. يتوفّر مؤشر مستوى المعيشة في مسح 2010 فقط، وهو عبارة عن تقييم لمستوى معيشة الأسرة من قبل ربّ أو ربّة الأسرة، على سّلم من أربع درجات (جيد، متوسّط، فقير، فقير جداً). تدلّ النّتائج على أنّ نسبة الأسر الفقيرة هي الأعلى لدى الأسر المهجّرة بالكامل، 39%؛ في حين تكون النّسبة الأدنى لدى الأسر غير المهجّرة بالكامل، 23%. أمّا لدى الأسر المختلطة، فتقع نسب الأسر الفقيرة لديها بين هاتين النّسبتين: 32% من الأسر التي يكون فيها الزّوج هو المهجّر، و30% من الأسر التي تكون فيها الزّوجة هي المهجّرة، من دون اختلاف فيما بينها، من جهة، أو بينها وبين بقية الأسر (انظروا الجدول 4). أي إنّ الفرق الواضح، إحصائياً، هو، فقط، الفرق بين الأسر المهجّرة بالكامل، والأسر غير المهجّرة بالكامل.

تظهر النّتائج اختلافاً واضحاً بين أنواع الأسر في التّبليغ عن أنّ الحكومة الإسرائيليّة صادرت، منذ العام 1947، أملاكاً وعقارات تعود للأسرة. مقارنة بالأسر غير المهجّرة بالكامل، والتي صرّح 13% منها عن مصادرات، وصرّح 66% من الأسر المهجّرة بالكامل عن التّعرّض لمصادرات؛ وتنخفض هذه النّسبة إلى 51% لدى الأسر المختلطة، التي يكون فيها الزّوج هو المهجّر؛ وتنخفض النّسبة إلى 25% في الأسر المختلطة، التي تكون فيها الزّوجة هي المهجّرة.

أمّا بخصوص الاختلاف في عدد الوحدات السّكنيّة، التي تستطيع الأسر التي بحاجة إلى وحدة سكنيّة أو أكثر توفيرها، فتشير النّتائج إلى أنّ حوالي 50% من الأسر المهجّرة بالكامل، والأسر التي يكون فيها الأب هو المهجّر تصرّح أنّها لا تستطيع توفير أيّ وحدة سكنيّة في السّنوات العشر المقبلة، في حين تنخفض هذه النّسبة إلى 40% عند الأسر غير المهجّرة، وإلى 33% عند الأسر المختلطة التي تكون الأمّ فيها هي المهجّرة (انظروا الجدول 4).



•المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل•

الجدول 4: مستوى المعيشة، والتعرض لمصادرة أراضي (نسب مئوية)، وخصائص أخرى، حسب نوع الأسرة

نوع الأسرة	مهجّرة بالكامل	مختلطة- الأب	مختلطة- الأم	غير مهجّرة بالكامل	كل الأسر
<b>مستوى المعيشة (1)</b>					
جيد	25	26	34	32	31
متوسط	37	42	34	46	44
فقير	29	24	21	16	18
فقير جداً	9	8	10	6	7
<b>نسبة التعرض لمصادرات</b>					
نعم	66	51	25	13	20
لا	34	49	75	87	80
<b>وحدات تستطيع توفيرها (2)</b> (الأسر المحتاجة لوحدة أو أكثر)					
صفر وحدات	50	51	33	40	41
وحدة واحدة أو أكثر	50	49	67	60	59
<b>مساحة المنزل (2)</b>					
المعدّل (متر <sup>2</sup> )	136	140	148	150	148
الانحراف المعياري	3.4	4.3	6.3	1.2	1.1
<b>توجد حديقة منزل (2)</b>					
	38	34	51	49	47

ملاحظات: (1) تتطرق إلى مسح 2010 فقط.  
(2) تتطرق إلى الأسر في البلدات العربية فقط، كلّ المسوحات.



## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

تظهر النتائج، أيضاً، اختلافات بين الأسر المهجّرة وغير المهجّرة في مساحة المنزل، ووجود حديقة منزل. مساحة منازل الأسر المهجّرة بالكامل، أو المختلطة من جهة الأب، هي أقل مقارنة بمنازل الأسر غير المهجّرة، أو الأسر المختلطة، التي تكون فيها الأم هي المهجّرة. يظهر، أيضاً، أن احتمال وجود حديقة منزل هو أقل عند الأسر المهجّرة من تلك غير المهجّرة: 38% لدى الأسر المهجّرة بالكامل، و34% لدى الأسر المختلطة من جهة الأب، مقابل 49% و51% لدى الأسر غير المهجّرة، أو الأسر التي تكون فيها الأم هي المهجّرة.

إجمالاً، تشير النتائج، حسب هذه المؤشرات (مستوى المعيشة، والتعرّض لمصادر، والوحدات السكنية التي تستطيع الأسرة توفيرها، وبعض خصائص المسكن، مثل مساحة المنزل، ووجود حديقة منزل)، إلى أن الأسر المختلطة، التي يكون فيها الأب هو المهجّر هي أشبه بالأسر المهجّرة بالكامل؛ في حين تتشابه خصائص الأسر التي تكون فيها الأم هي المهجّرة بخصائص الأسر غير المهجّرة. عموماً، تعاني الأسر المهجّرة من نسب أعلى من الفقر، والتعرّض لمصادر، كما تعاني من قدرة أقل على توفير وحدات سكنية، في المستقبل، لأبناء الأسرة، وتسكن في مساكن أقل مساحة، وهي أقل احتمالاً لأن تكون لديها حديقة منزل.

### 4. نقاش واستنتاجات

نتجت قضية المهجّرين جراء النكبة الفلسطينية، وقيام دولة إسرائيل. وتشير الدراسات، القليلة حول هذه القضية، إلى صعوبة الأوضاع المعيشية للجيل الأول من المهجّرين، خصوصاً في العقدين الأولين للنكبة، وإلى تمكّن الجيل الثاني من المهجّرين من سدّ الفجوات بينهم وبين غير المهجّرين. إلا أنها اعتمدت، في هذا الاستنتاج الأخير، على انطباعات ومعطيات جزئية، ولم تبين أيّ منها العوامل التي مكّنت الجيل الثاني من المهجّرين من تحقيق حراك اجتماعي مماثل لذلك الذي حقّقه سكّان بلدات اللجوء. لذا، تعالج هذه الدراسة المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من مهجّري الداخل، وتساهم في نقاش العوامل التي أثّرت على هذه المكانة. تظهر النتائج تشابه المهجّرين وغير المهجّرين من الجيل الثاني للنكبة في تحصيلهم في مجالي العمل والتعليم، وتمكّن المهجّرين، في السبعينيات والثمانينيات، من تحصيل حراك اجتماعي مماثل لذلك الذي مرّ به غير المهجّرين. في نفس الوقت، تشير النتائج إلى أن الأسر المهجّرة، والتي تعرّضت لمصادر في الأملاك والأراضي بحدّة أكبر من تلك التي تعرّضت لها باقي الأسر، تعاني من معدلات أعلى من الفقر مقارنة بالأسر غير المهجّرة.

سنناقش، في الفقرات التالية، هذه النتائج على ضوء التحوّلات الرئيسية، التي طرأت على المجتمع الفلسطيني في العقود الأربعة الأولى بعد النكبة، بما يشمل المكانة المتدنية التي آلت إليها البقية الباقية من الفلسطينيين، والتحوّلات في سوق العمل، والقوى العاملة، وفرص الحراك الاجتماعي، التي أتاحت لأبناء الجيل الثاني للنكبة. وسنناقش تراجع هذه التحوّلات على ضوء نشوء الجيتو الفلسطيني، والفصل المكاني الشديدي،

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل •

الذي تعرّض له الفلسطينيون، والذي أثر على مناحٍ كثيرة من حياتهم. ندعي، هنا، أنّ العزل المكاني، بين العرب واليهود، يؤدي دورًا مهمًا، ليس فقط في فهم المكانة المتدنية للعرب مقابل اليهود، إنّما، أيضًا، في فهم التراتبية داخل المجتمع العربي، وبضمنها الفروقات حسب حالة التهجير. تحديدًا، يدعي التحليل لمكانة الجيل الثاني من المهجرين أنّ امتيازات المحليين على المهجرين تركّزت، أساسًا، في البلدات العربية، أي على المستوى المحلي. ونظرًا لتطابق التقسيم الإثني / القومي للمكان مع تقسيم الموارد الاقتصادية، حيث تركّزت الحصة الأكبر من الموارد الاقتصادية خارج نطاق البلدات العربية في حين وفّر الحيز الفلسطيني العربي فرصًا محدودة جدًا، لم تترجم التراتبية في مستوى المعيشة والمسكن، التي نشأت بين المهجرين والمحليين في السنوات الأولى للتهجير، لم تترجم لاحقًا إلى أفضلية تذكر في سوق العمل المركزي-اليهودي أو مقابل مؤسسات الدولة.

سنناقش، أيضًا، هذه النتائج بالتطرق إلى العلاقة بين ملكية الأرض، أو بالأحرى فقدانها، وهي العامل الذي ميّز بصورة حادة بين المهجرين وغير المهجرين، ومستوى المعيشة للأسر الفلسطينية، وعلاقتها الاجتماعي للجيل الثاني للنكبة.

ذكرنا، سابقًا، كيف أصبحت عملية البرتلة، في الخمسينيات والستينيات، ظاهرة تشمل جموع الفلاحين الفلسطينيين الذين تحوّلوا إلى عمال غير مهرة في سوق العمل المركزي-اليهودي (روزنفلد، 1978؛ زريق، 1976). مع أنّ المهجرين كانوا أول من دُفعوا إلى سوق العمل الإسرائيلي، وذلك لفقدانهم الأراضي بحدّة أكبر مقارنة بباقي الفلسطينيين، إلّا أنّه، ومع نهاية الخمسينيات، أصبحت غالبية القوى العاملة الفلسطينية منخرطة في سوق العمل الإسرائيلي؛ واحتلّ المهجرون وغير المهجرين نفس المكانة في سوق العمل الإسرائيلي-الذي لم يبال بأي تمييز بين مهجر وغير مهجر- وعانى كلاهما التمييز والاستغلال في ظروف العمل على حدّ سواء. عمليًا، لم تترجم أيّ أفضلية تتمتع بها السكّان المحليون في المسكن، وملكية الأراضي مثلًا، إلى مكانة أفضل في سوق العمل الإسرائيلي. لذا، ساهمت عملية البرتلة، في الخمسينيات والستينيات، في تقليص الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية، التي كانت في المجتمع الفلسطيني. على سبيل المثال، يذكر روزنفلد (1978) تقليص الفجوات التي كانت بين المسلمين والمسيحيين في نسبة العمّال المهرة وأصحاب الوظائف الثابتة، والتي كان التفوّق فيها للمسيحيين، ومن الأرجح أنّ هذه العملية ساهمت، أيضًا، في تقليص الفجوات بين المهجرين وغير المهجرين. ميّز تحوّل القوى العاملة الفلسطينية من الزراعة المحليّة إلى العمالة المأجورة في سوق العمل المركزي-اليهودي، في الخمسينيات والستينيات، تجربة الجيل الأول للنكبة، وشكّل الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية، التي مهّدت للحراك الاجتماعي لأبناء الجيل الثاني للنكبة، المهجرين وغير المهجرين.

تميّزت فترة السبعينيات والثمانينيات ببداية تشكّل طبقة وسطى فلسطينية من جديد، والتي يُستدل عليها من ازدياد نسب أصحاب المهن الحرّة، ومن يعملون لحسابهم، والوظائف الثابتة. وهي، إلى ذلك، أتاحت

## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

لشريحة من الجيل الثاني حراكًا اجتماعيًا اختلف عمّا كان متاحًا أمام الجيل الأول للنكبة (والذي، كما أشرنا آنفًا، اقتصرت تجربته، تقريبًا، على الالتحاق بسوق العمل الإسرائيليّ كعمّال أجيرين غير مهرة)؛ وقد مكّن هذا الحراك شريحة من الجيل الثاني من تفادي التمييز ضدّها في سوق العمل المركزيّ وضمن لها عائدات أفضل بواسطة إمّا المبادرة إلى مصالح اقتصادية وتجارية مستقلة، أو الانضمام إلى القطاع العامّ. علينا، إذن، أن نوضّح كيف استطاع المهجّرون والمحليّون-كما تشير نتائج هذا البحث- الالتحاق بالقطاع العامّ، وإنشاء المصالح الاقتصادية، وتأمين مهنة حرة بنسب مشابهة.

يدّعي روزنفلد أنّ بداية ظهور طبقة وسطى، المقاولين وأصحاب المصالح والعمّال المهرة، كانت نتيجة لما يسمى «سيرورة العمل»، أي السيرورة التي اكتسب، بموجبها، العمّال غير المهرة خبرات ومعرفة جرّاء اندماجهم في سوق العمل المركزيّ-اليهوديّ لمدة حوالي عقدين، مما طوّر لديهم معرفة أحسن باحتياجات هذا السوق، ومكانتهم فيه. بكلمات أخرى، إنّ تحسّن مكانة القوى العاملة الفلسطينية اعتمد، بالأساس، على سيرورة جرت في سوق العمل المركزيّ-اليهوديّ، في الحيز اليهوديّ، بمعزل عن الموارد في داخل بلداتهم (والتي بقيت حتى هذه الفترة غير مطوّرة اقتصاديًا)، وبالتالي، بمعزل عن أيّ أفضليّات للمحليّين مقابل المهجّرين. قد تفسّر هذه الظاهرة، أي سيرورة العمل في سوق العمل المركزيّ-اليهوديّ، الحراك المتساوي للمهجّرين وغير المهجّرين في إقامة المبادرات الاقتصادية، وإقامة المصالح الاقتصادية، والورشات الصناعية الصغيرة.

شكّل الانضمام إلى القطاع العامّ المسار الثاني الذي جنّب الفلسطينيين التمييز الذي لحق بهم في سوق العمل الخاصّ، خصوصًا السوق المركزيّ-الإسرائيليّ. كان القطاع العامّ في نموّ، خصوصًا الوظائف في قطاع التعليم، والصّحة، والحكم المحليّ. وبسبب سوق العمل المنفصل، انعدمت، تقريبًا، المنافسة على هذه الوظائف (والتي اعتمد الكثير منها على معرفة اللّغة العربيّة) في القطاع المحليّ-العربيّ بين العرب واليهود. وتمتّع العاملون في القطاع العامّ ببعض الوظائف الإدارية ذات المكانة العالية، وعائدات دخل عالية نسبيًا، ووظائف ثابتة. وعلى الرغم من اشتداد المنافسة على هذه الوظائف، تمكّن أبناء الجيل الثاني من المهجّرين-كما تشير نتائج هذه الدّراسة- من تحقيق حصّة تساوي حصّة غير المهجّرين. أولًا، اعتمد الالتحاق بهذا القطاع على المؤهّلات التعليميّة، ويظهر هذا في التّحصيل التّعليميّ العالي لدى العاملين في هذا القطاع، مقارنة بباقي القطاعات. وتشير النتائج إلى أنّ التّحصيل التّعليميّ للجيل الثاني من المهجّرين كان مساويًا لتحصيل غير المهجّرين؛ لذا، لم يقف هذا العامل عائقًا أمامهم في الحصول على الوظائف الحكوميّة. ثانيًا، زوّد التّشغيل في القطاع العامّ الدّولة بأدوات لاحتواء المواطنين الفلسطينيين (مما قد يفسّر نشوء قطاع عامّ واسع نسبيًا). مثلًا، اتّبع المسؤولون في الحكومة سياسة انتقائيّة في توظيف الفلسطينيين، وذلك حسب ولائهم للدّولة، أو لمبادئ الصّهيونيّة (لوستيك، 1980)؛ كذلك، يزوّد الحاج (1995) نتائج امبريقية، وحالات عينية تظهر كيف طبقت هذه السياسات في جهاز التعليم. يعني هذا أنّ التّوظيف، في القطاع العامّ في البلدات الفلسطينية-وإن اعتمد على المؤهّلات التعليميّة-إلا أنّه خضع، أيضًا، لاعتبارات سياسية



## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل •

من خارج هذا المجتمع الفلسطيني. بكلمات أخرى، اتّبع مندوبو الحكومة اعتبارات وسياسات تشغيل لا تعكس القوى السياسيّة المحليّة (وغالباً عملت ضدّ هذه القوى المحليّة). في هذا الوضع، لم يكن المحليّون في مكانة أفضل من المهجرين في الحفاظ على فرص التّشغيل في القطاع العامّ.

ناقشنا، مسبقاً، كيف قلّصت البرتلة، في الخمسينيّات والسّتينيّات، الفجوات الاجتماعيّة-الاقتصاديّة في المجتمع الفلسطينيّ، عامّة، والفجوات بين المهجرين وغير المهجرين من الجيل الأول. وناقشنا تشابه الجيل الثّاني، من المجموعتين، في الحراك الاجتماعيّ الذي ميّز السّبعينيّات والثّمانينيّات. إلّا أنّ هذه السيّورات لم تعمل على إلغاء أحد الفروقات الأساسيّة بين المهجرين وغير المهجرين، وهو الفرق في ملكيّة الأرض. فقد عانت الأسر المهجرة من تدمير مجتمعاتها المحليّة، ومصادرة أراضيها وأملاكها (الأمر الذي عانت منه الأسر غير المهجرة، لكنّ بحدّة أقلّ). تظهر هذه الفروقات بين المجموعتين في نتائج الدّراسة، والتي أشارت إلى معدّلات أعلى من التّعرّض لمصادر لدى الأسر المهجرة قياساً إلى الأسر غير المهجرة. وتظهر النّتائج أنّ معدّلات الفقر أعلى لدى أسر الجيل الثّاني من المهجرين، كما وتظهر، أيضاً، فروقات في مؤشّرات لها علاقة بملكيّة الأرض والمسكن: نسبة أعلى من الأسر المهجرة تتصعّب في توفير وحدات سكنيّة في السّنوات العشر المقبلة، ونسبة أقلّ تمتلك حديقة منزل، وهي تعيش في بيوت أصغر مساحة. إجمالاً، تدلّ هذه المؤشّرات على أنّ الأسر المهجرة (التي ينتمي إليها الجيل الثّاني) تتميّز بمستوى معيشة أقلّ، وأزمة سكن أكثر حدّة من الأسر غير المهجرة. نناقش، في الفقرات التّالية، كيف تتفق هذه النّتائج مع انعدام الفروقات في التّحصيل في مجاليّ العمل والتّعليم، ونفترض أنّ التّباينات في ملكيّة الأرض هي ما يؤدّي للاختلافات التي حصلنا عليها في مستوى المعيشة.

استثمرت الأسر المهجرة الكثير من مدّخراتها في شراء الأراضي وبناء البيوت، واضطّرت، أحياناً، إلى دفع أسعار أعلى من تلك التي كان سيدفعها المحليّون بسبب تفضيل أصحاب الأراضي للبيع للسكّان المحليّين (محمود، 1990). يظهر بحثٌ ميدانيّ، في عشر بلدات في الجليل، أنّ تزايداً سريعاً في بناء المنازل حصل عند السكّان المحليّين في سنوات 1955-1974، بينما حصل تزايدٌ مماثلٌ لدى المهجرين بعد العام 1975 (محمود، 1990). يبدو أنّ الأسر المهجرة احتاجت إلى فترة أطول لتجميع رأس المال اللازم لشراء الأراضي والمنازل. تزامنت هذه الزيادة، في البناء، لدى المهجرين، مع محاولات الحكومة الإسرائيليّة «وضع حدّ» لقضيّة المهجرين بواسطة توظيفهم في بلدات اللّجوء، متغاضية، في العديد من الحالات، عن البناء غير المرخّص على أراضٍ زراعيّة، أو حتى بواسطة توفير بعض قسائم البناء (كوهين، 2000).

تتوافق الفرضيّة القائلة بأنّ مستوى معيشة الأسرة يعبر، جزئياً، عن مستويات مختلفة من الثروة النّاجمة عن ملكيّة الأرض مع التّراتبيّة بين أنواع الأسر في مستويات المعيشة: تعبر الأسر المهجرة بالكامل عن أقلّ مستوى؛ وتعبر الأسر غير المهجرة بالكامل عن أعلى مستوى؛ في حين تقع الأسر المختلطة في منزلة في الوسط بينهما. يعزّز وجود هذه التّراتبيّة الادّعاء القائل بوجود علاقة بين مستوى المعيشة وملكيّة الأرض،



## •المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل•

لأنّ الفروقات بين أنواع الأسر تتفق مع نمط توريث الأرض في المجتمع الفلسطيني، الذي يفضّل، بصورة واضحة، انتقال الأرض إلى الأبناء الذكور على نقلها إلى الإناث. لذا، تصبح الأسر المختلطة، التي يكون فيها الزوج هو المهجّر أقرب إلى الأسر المهجّرة بالكامل، في حين تصبح الأسر المختلطة، التي تكون فيها الزوجة هي المهجّرة أقرب إلى الأسر غير المهجّرة بالكامل.

## 5. خاتمة

أجبرت دولة إسرائيل الفلسطينيين المهجّرين على البقاء في بلدات اللّجوء، والجيتوات الفلسطينية. وبذلك، خضعوا لنفس القوى التي تركت أثرها على كلّ سكّان هذه البلدات، واضطّروا إلى مشاركتهم في حيّز محدود، ومهمّش، ومفقر، واضطّر الجميع إلى الاتّكال على مصادر رزق خارج هذا الحيّز. مكّن الجيتو/ الفصل المكانيّ من أمرين في آن واحد: مكّن الدّولة من إفراغ الحيّز العربيّ من مقوّمات الحياة بسهولة، ومنع سكّان الجيتو من الانتقال إلى المدن، والسكّن قريباً من أماكن عملهم. لذا، لم يرافق عمليّة البرتلة نشوء أحياء سكنيّة للعَمال في المدن، حيث سوق العمل المركزيّ، خصوصاً أحياء للمهجّرين، الذين كان ارتباطهم ببلدات اللّجوء أقلّ من المحليّين، إنما أوجدت ما يسمى عمّالاً مهاجرين: يعملون في مكان بعيد عن إقامتهم، في الحيّز اليهوديّ، ويعودون للمبيت في الجيتو. نتيجة أخرى لمنع المهجّرين من الانتقال إلى المدن، والسكّن قريباً من أماكن عملهم، وبقائهم موزعين في قرى عديدة، هي إعاقة تنظيم المهجّرين، وإبراز قضيتهم.

أصبح الفصل المكانيّ بنية اجتماعيّة قويّة تؤثر في جميع مناحي حياة الفلسطينيين. رغم عزل المهجّرين في جيتوات ليست لهم، ممّا جعل معاناتهم تفوق معاناة باقي الفلسطينيين، إلا أنّهم خضعوا، مثلهم مثل أبناء بلدات اللّجوء، إلى نفس تأثير الفصل المكانيّ في صياغة الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان الجيتو. في الفترة الأولى، وبما أنّ كلّ ما له علاقة بالتّحصيل المهنيّ والنّشاط الاقتصاديّ كان يقع خارج الحيّز العربيّ، فقد تقلّصت أهميّة الفروقات داخل هذا الحيّز. هكذا، إذن، حدّ الفصل المكانيّ (الجيتو) من نشوء تفاوت بارز بين المهجّرين وغير المهجّرين، وبصورة عامّة، همّش من أهميّة التّفاوت بين سكّان البلدات الفلسطينية في حيازتهم لأنواع مختلفة من رأس المال (الماديّ، البشريّ، الاجتماعيّ)، والذي لم يترجم إلى تفاوت في حراكهم الاجتماعيّ بمجالى العمل والتّعليم.

خلق الفصل المكانيّ كلّاً من الدّاخل (داخل الجيتو) والخارج (المجتمع الإسرائيليّ)، وفصل بينهما تماماً، وجرد الدّاخل من الكثير من المقوّمات، وجعله في حالة تعلق وتبعيّة شديدين بالخارج. هكذا، إذن، تمحورت العلاقات بين سكّان الجيتو، وليس فقط تلك بين المهجّرين وغير المهجّرين، إلى علاقات لا تكاد تظهر فيها جوانب اقتصادية، وتحديداً تلك التي تنتج تراتبيّة معيّنة جزاء علاقات العمل والسّوق (مثلاً، علاقات بين العاملين وأصحاب العمل، والأجيرين والمشغّلين، وغيره). عملياً، تركّز هذا النّوع من العلاقات بين العرب واليهود؛ لكن أبقى الجيتو على علاقات اجتماعيّة من نوع آخر، مثل العلاقات العائليّة، والزّواج، وصاغها في غياب علاقات السّوق والعمل. إذن، ولفترة طويلة، خلّت العلاقات بين المهجّرين وغير المهجّرين من علاقات العمل والسّوق (باستثناء سوق الأراضي).

تشير نتائج الدّراسة إلى الدّور الهامشيّ الذي تلعبه ملكيّة الأرض في الحراك الاجتماعيّ في مجالى العمل



## • المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل •

والتّعليم عند الجيل الثاني للنّكبة عند الفلسطينيين في إسرائيل في سنوات السبعينيّات والثمانينيّات. نجحت عملية البرتلة المتسارعة في فكّ سريع لأيّ ارتباط بين ملكيّة الأرض والمهنة. في نفس الوقت، تؤدّي ملكيّة الأرض، من حيث كونها ثروة، دورًا في تحديد مستوى المعيشة للأسر. تفتقر الدّراسات، التي تُعنى بالحراك الاجتماعيّ للأسر العربيّة في إسرائيل، إلى معالجة دور ملكيّة الأرض، خصوصًا في العقود الاخيرة، وتحتاج الدّراسات المستقبلية، في هذا المجال، إلى أخذه بالحسبان لفهم التّراتبية التي نشأت في المجتمع العربيّ.

توجه الدّراسة نظرة إلى داخل الحيّز الفلسطينيّ، ويتفحص المكانة الاجتماعية-الاقتصادية لمجموعة خاصّة، أي المهجّرين. إلا أنّ هذه النظرة لا تمكث طويلًا في هذا الحيّز، وسرعان ما تتّجه نحو الخارج، ونحو مكانة الفلسطينيّين، كمجموع، تجاه الجماعة اليهوديّة ومؤسّسات الدّولة (مثلًا، الرجوع إلى سيوروات، مثل التّحوّلات في القوى العاملة، والحراك الاجتماعيّ، ونشوء الجيتو). عمليًا، يصعب فهم العلاقات بين المهجّرين وغير المهجّرين، والعلاقات الاجتماعية داخل البلدات العربيّة عامّة، من دون الرجوع إلى أدوات تحليليّة توجّه نحو الخارج والسّياق العامّ. عمليًا قمنا باستخدام منهج يوجّه نظرة فاحصة إلى الدّاخل، أي الفروقات بين المهجّرين وغير المهجّرين، وفي نفس الوقت، يوجّه نظرة أخرى تحدّق، في السّياق العامّ، إلى مكانة كلّ الفلسطينيّين، المهجّرين وغير المهجّرين، وعلاقتهم بدولة إسرائيل والمجتمع اليهوديّ. في مقابل استنتاجنا القائل أنّ لا يمكن فهم الفروقات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطينيّ إلا انطلاقًا من تحليل مكانة الفلسطينيّين كمجتمع في مقابل المجتمع الإسرائيليّ-اليهوديّ، وبالرجوع إلى الميكانزمات، التي أنتجت هذه المكانة، تصلح أيضًا المقولة في الاتجاه المعاكس: يشكّل الصراع الفلسطينيّ-الإسرائيليّ، والتّمييز تجاه الأقلّيّة الفلسطينيّة قوى وميكانزمات لا ينحصر تأثيرها عند مقارنة العرب باليهود فقط، إنّما يمتدّ ليطال ما يجري في داخل المجتمع الفلسطينيّ. انطلقنا من دراسة الفوارق في المجتمع الفلسطينيّ، والتي نتجت جزّاء التّهجير، وفقدان الأملاك. وتقودنا النّتائج إلى الفوارق بين العرب واليهود (مثلًا، التّمييز في سوق العمل، والفصل السّكانيّ)، والتي، بسبب حدّتها، غطّت على بعض الفوارق بين المهجّرين وغير المهجّرين.

## •المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل•

### المراجع

### العربية

- بديل. (2002). *اللاجئون والمهجّرون الفلسطينيون: المسح الشّامل*. فلسطين، بيت لحم: بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
- جمعية الجليل. (2005). *الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي*، 2004. شفاعمرو: جمعية الجليل.
- جمعية الجليل. (2008). *الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي*، 2007. شفاعمرو: جمعية الجليل.
- جمعية الجليل. (2011). *الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي*، 2010. شفاعمرو: جمعية الجليل.
- زعبي، همت. (2013). تأثير النّكبة في مكانة النّساء المهجّرات: حالة مهجّرات صفّورية والمجيدل في النّاصرة. *مجلة الدّراسات الفلسطينيّة*، صيف 95، ص.ص. 108-134.
- صباغ-خوري، أريج. (2013). «الفلسطينيون في المدن الفلسطينية في إسرائيل: واقع كولونيالي استيطاني». *جدل، العدد الثامن عشر، تشرين أول، ص.ص. 1-19*.
- صباغ-خوري، أريج. (2011). «المهجّرون الفلسطينيون في إسرائيل». لدى: نديم، روحانا وأريج، صباغ-خوري (محرران). *الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التّاريخ، والسّياسة، والمجتمع*. حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدّراسات الاجتماعيّة التّطبيقية. (ص.ص. 26-46).
- واكيم، واكيم. (2001). لاجئون في وطنهم: «الحاضرون الغائبون» في إسرائيل. *مجلة الدّراسات الفلسطينيّة*، شتاء/ربيع 2001 (46/45)، ص.ص. 90-104.

### الإنجليزية

- Al-Haj, M. (1986). Adjustment Patterns of the Arab Internal Refugees in Israel. *International Migration*, 24(3), 651-674.
- Al-Haj, M. (1988). The Arab internal refugees in Israel: the emergence of a minority within the minority. *Immigrants and Minorities*, 7(2), 149-165.
- Al-Haj, M. (1995). *Education, Empowerment and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany, NY: State University of New York Press.
- BADIL (2012). *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2010-2012*. Bethlehem, Palestine: BADIL: Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights.
- Boger, M. (2008). *A Ghetto State of Ghettos: Palestinians under Israeli Citizenship*.

•المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل•

Doctoral dissertation. New York: The City University of New York.

Daoud, N., Shankardass, K., O'Campo, P., Anderson, K., & Agbaria, A. K. (2012). Internal displacement and health among the Palestinian minority in Israel. *Social Science & Medicine* (1982), 74(8), 1163–71.

Kamen, C. S. (1987). After the Catastrophe I: The Arabs in Israel, 1948-51. *Middle Eastern Studies*, 23(4), 453–495.

Kraus, V., & Yonay, Y. (2000). The power and limits of ethnonationalism: Palestinians and Eastern Jews in Israel, 1974-1991. *The British Journal of Sociology*, 51(3), 525–551.

Lewin-Epstein, N., & Semyonov, M. (1993). *The Arab Minority in Israel's Economy*. Boulder, Colorado: Westview Press.

Lewin-Epstein, N., & Semyonov, M. (1994). Sheltered labor markets, public sector employment, and socioeconomic returns to education of Arabs in Israel. *American Journal of Sociology*, 100(3), 622–651.

Lustick, I. (1980). *Arabs in the Jewish state: Israel's control of a national minority*. Texas: University of Texas Press.

Rosenfeld, H. (1978). The Class Situation of the Arab National Minority in Israel. *Comparative Studies in Society and History*, 20(3), 374–407.

Sa'di, A. H. (1995). Incorporation without Integration: Palestinian Citizens in Israel's Labour Market. *Sociology*, 29(3), 429–451.

Schechla, J. (2001). The Invisible People Come to Light: Israel's "Internally Displaced" and the "Unrecognized Villages." *Journal of Palestine Studies*, 31(1), 20–31.

Yaish, M. (2001). Class structure in a deeply divided society: class and ethnic inequality in Israel, 1974-1991. *The British Journal of Sociology*, 52(3), 409–439.

Yonay, Y. P., & Kraus, V. (2001). Strategies of economic endurance: Israeli Palestinians in the ethnic economy and the public sector. *Research in Social Stratification and Mobility*, 18, 207-247.

Zureik, E. (1976). Transformation of Class Structure among the Arabs in Israel: From Peasantry to Proletariat. *Journal of Palestine Studies*, 6(1), 39–66.

## •المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للجيل الثاني من المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل•

### العبرية

- حيدر، عزيز. (2005). «القوى العاملة العربية في إسرائيل: سيرورات الاحتواء والإقصاء في سوق العمل». لدى: راسم، خمائسه (محرّر). كتاب المجتمع العربي في إسرائيل (3): السكان، والمجتمع، والاقتصاد. القدس وتل-أبيب: معهد فان لير وهكيبوتس هميؤوحاد. ص.ص. 252-279.
- سيمينوف، موشيه؛ ليفين-إبشتين، نواح؛ ومندل، هداس. (2000). سلم محدّث للمكانة الاجتماعية-الاقتصادية للمهن في إسرائيل. مجموت، مجلد م(4)، 729-706.
- كبهأ، مصطفى؛ وبرزيلاي، رونيت. (1996). لاجئون في وطنهم: لاجئو الداخل في دولة إسرائيل -1948-1996. سكروت على العرفيم بيسرائيل 20. جفعات حبيبة: المعهد لدراسة السلام.
- كوهين، هليل. (2000). الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948. القدس: معهد فان لير في القدس.
- محمود، سعيد. (1990). تأقلم وتوطن مهجري الداخل العرب في قرى اللجوء في شمال البلاد -1948-1986. القدس: الجامعة العبرية (رسالة ماجستير).
- يزبك، هبة. (2011). الانتماء للمكان، الهوية الثقافية، والرفاه النفسي لدى المهجّرين الفلسطينيين في إسرائيل. تل أبيب: جامعة تل-أبيب (رسالة ماجستير).



